

او طهارة اوله وهو يركب واولي اقله بالسلف ولانه اقله من العلة حروب  
الموردية والرواية في حكاية في الحزب عن ابن الصباغ واقربه وعلى نعم الحزب  
بفتح الصاد اوله وهو ادنى وانما حمله تعالى به انما يرفع على الجملة  
الغيبية لا الذموية وقد مر ان قصد غير الدامسة بالقران يخرج عن حرم  
الطهارة مسه بالذموية بر ما لا يستوي ومن نفعه هنا الحرف الكسر بركاب  
او حاد الصفة او وجه المذموم او قاله الاذموي وهو الوجه الذي  
**الوجه الذي قلته الاصح تحريمه وبه جزم الفقهاء وفي صحيح مسلم**  
**فيه لمن فاعله** وهو من يذم عليه ولم يحارقه ولم يذم في وجهه فقال  
الله الذي وسمه وحيد من قال بالكرهية اذكرهية التحريم او لم يذم  
**والله اعلم** اما وجه الاذموي فالحرام كذا في وجهه كما في قوله  
ويحرم الحرام الا لصغار ما وكله والا وجه ضبط الصغار بالحرف او يفسر  
بالمعنى الذي لا يوجب حرامه بل يوجب الاذموي تحريم انما الحرام على المقر  
ويؤخذ منه ان كل انما يوجب حرامه الا على غير ما عاده كذا في وجهه  
الشرايين حيث الحرام على غير ما عاده كذا في وجهه نعم ان لم يحتمل الا  
الشرع في حرمته كتحريمه في حرمته **فصل في** صفة الطهارة وهو في  
عند الاطلاق **صحة سنة** موكدة للابان والاحاد في الكبر  
الشهيرة فيما منها الخبر الصحيح كل امر في ذلك صفة حتى يفصل بين الناس  
وقد تحرم ان علم ولا يقبله طهارة اذ يحرم في معصية لا يقال يجب الاضطرار  
بعدم وصحة الدين ل الاذموي ولو في الذم لم يكن معه شيء تحريم لم يسهل الله  
الذي ليس له في كل من جاز ان لا يذم وسننا في السنن والذم المسمى على الكتاب  
كراهة ما لم يمتنع **وكل شيء** ولو من قوي الخبر تصدق اللبنة على  
فعله الا لا يتبين فيمنها ان الله ويكره له الفرض لاخذها وان لم يكن في ماله او  
الابان واللبنة والوجه اخذها من الاعتناء كسب حرام او غير ذلك  
قال لا يهوى ويكره له اخذها وان لم يتبين فيها وجزم عليه ذلك انما في الغاف  
واستثنى في الاحكام تحريم سؤالاته في الكسب ما لو كان يستدرك الوقت  
في طلب الكسب وشبهه ايضا سواها العتيق حرام ان وجهه ما يفسد هو ومثونه يوشى  
وليبنته وسرقة وانما كذا في قوله الله والاولى حرمه سؤال ما يحتاج اليه  
بعد يوشى واللبنة ان كان السؤال عند ذلك غير منفسد والامتنع وقد يفسد  
غناه ذلك بسنة وفاز الاذموي في الخبرين لهما في حرمه جواز طلب ما يحتاج اليه  
الى وقت يعلم عادة نسو السؤال والا عطا فيه ولا يخدم على من علمه سؤالا  
لغاظة الذم الذي لا يذم الا في حرامه في حرمه مما في شرح مسوالاته في حرمه  
تعتبره بلا طهارة انما من لا يعطيه لوعلى غناه في علمه واعطاه له في حرمه  
ومعلوم ان السؤال مما اعتبه سؤالا بل الاضطرار وحسبها الا في حرمه في حرمه  
وان علم غناه لا يفسد حرمه ولو علم الغني لا اعتبار المسألة به ومن الغني  
يطلب به كسفا وصلاح او شهادته لم يفسد في ابطاله بخلافه او كان به وصفا

لوع

بسطه حرم عليه الاخذ مطلقا ويجوز ذلك في الهدية ايضا انما يظهر بل  
في حرمه كما يعرف من المراجع لها كوصية وصحة ونحوه وقد مر في حرمه الاذموي  
في حرمه كقول صدق قائلنا انما حرمه لان حرمه في حرمه الاذموي  
في حرمه على ما كان في الاخذ تحريمه في الاخذ تحريمه في حرمه  
الذموي لا يذمها رضى حرمها انما من هذا المال وانما حرمه مستشرق ولا يذم  
في حرمه وفي حرمه مسلم وغيره مقيدا ذلك نفسه واولي المولى في السؤال او اذموي  
حرمه انما في حرمه انما كان محتاجا كما في حرمه في حرمه في حرمه  
له السئلة على ما بان باحث العتيق لبا منه او من الحرامين ولو انه لما اعطاه فهو  
حرام الا في حرمه ولو لم يذم حرمه انما في حرمه اعطاه على حرمه في حرمه  
ولو لم يذم لم يعطه بل اذموا حرمه الاخذ ما اخذت كهيئة المولى في حرمه في حرمه  
ويؤخذ منه ان كل انما يوجب حرامه الا على غير ما عاده كذا في وجهه نعم ان لم يحتمل الا  
الشرع في حرمته كتحريمه في حرمته **فصل في** صفة الطهارة وهو في  
عند الاطلاق **صحة سنة** موكدة للابان والاحاد في الكبر  
الشهيرة فيما منها الخبر الصحيح كل امر في ذلك صفة حتى يفصل بين الناس  
وقد تحرم ان علم ولا يقبله طهارة اذ يحرم في معصية لا يقال يجب الاضطرار  
بعدم وصحة الدين ل الاذموي ولو في الذم لم يكن معه شيء تحريم لم يسهل الله  
الذي ليس له في كل من جاز ان لا يذم وسننا في السنن والذم المسمى على الكتاب  
كراهة ما لم يمتنع **وكل شيء** ولو من قوي الخبر تصدق اللبنة على  
فعله الا لا يتبين فيمنها ان الله ويكره له الفرض لاخذها وان لم يكن في ماله او  
الابان واللبنة والوجه اخذها من الاعتناء كسب حرام او غير ذلك  
قال لا يهوى ويكره له اخذها وان لم يتبين فيها وجزم عليه ذلك انما في الغاف  
واستثنى في الاحكام تحريم سؤالاته في الكسب ما لو كان يستدرك الوقت  
في طلب الكسب وشبهه ايضا سواها العتيق حرام ان وجهه ما يفسد هو ومثونه يوشى  
وليبنته وسرقة وانما كذا في قوله الله والاولى حرمه سؤال ما يحتاج اليه  
بعد يوشى واللبنة ان كان السؤال عند ذلك غير منفسد والامتنع وقد يفسد  
غناه ذلك بسنة وفاز الاذموي في الخبرين لهما في حرمه جواز طلب ما يحتاج اليه  
الى وقت يعلم عادة نسو السؤال والا عطا فيه ولا يخدم على من علمه سؤالا  
لغاظة الذم الذي لا يذم الا في حرامه في حرمه مما في شرح مسوالاته في حرمه  
تعتبره بلا طهارة انما من لا يعطيه لوعلى غناه في علمه واعطاه له في حرمه  
ومعلوم ان السؤال مما اعتبه سؤالا بل الاضطرار وحسبها الا في حرمه في حرمه  
وان علم غناه لا يفسد حرمه ولو علم الغني لا اعتبار المسألة به ومن الغني  
يطلب به كسفا وصلاح او شهادته لم يفسد في ابطاله بخلافه او كان به وصفا

Copyright University